القضاء على الفقر مسئولية جماعية

المجتمع المدني شريك أساسي في القضاء على

نظراً لأهمية وخطورة قضية الفقر الشائكة وإشكالية وصعوبة القضاء عليه، وبما يحمله من أضرار تترك آثارها على كل جانب وبما يخلفه من ضحايا كثر بين شيخ وطفل ورجل وامرأة وبما التصق به من تساؤلات على مدار سنوات طويلة تبحث عن الاسباب الرئيسة التي تقف وراء ظهوره وسرعة انتشاره حيرت عقول وبحوث علماء النفس والاجتماع والاقتصاد وباحثين خبراء ظلوا يجهلون لعقود من الزمن محاصرة معاني لفظة الفقر ورصدهم تداعياته المأساوية المترتبة عنه . ومع تمكن الغالبية العظمى منهم من بسط أيديهم على الكثير من الحقائق التي كشفت مبهمات مسببات الفقر وإيجازها في بعض المقدمات له مثل نشوب الحروب الدامية المهلكة للحرث والزرع والاخضر واليابس بين البشر بعضهم البعض وكذلك حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغيرها وأيضاً ما تخلفه النزاعات السياسية للقطر الواحد او لعدة أقطار سواء للشأن الداخلي والخارجي وأخيراً الفوارق الطبقية التي أوغلتها أنانية الانسان وحقده الدفين في تدمير كل إيجابي والتجرد من روح التكافل الاجتماعي الذي شرعته الاديان وأقرته الدساتير وخلق فجوة تزداد اتساعاً بين فئة قليلة تريد احتكار سبل العيش والانفراد برغد العيش في ظل حياة تزخر بالرخاء وتنعم بالتخمة والاسراف ، وبين القطاع الاعظم من افراد المجتمعات ممن يعيشون دون المتوسط في أحسن تقدير .

أحمد علي عوض

والعجيب أنه كلما توغل المهتمون بشئون البشرية في الاقتراب من مفهوم معاني الفقر أحسوا بأن المسافة تزداد بعداً وعمقاً إذ أنهم وخلال استقرائهم للواقع وجدوا أن الاسباب المذكورة سلفاً كمقدمات لوجود الفقر رغم اختفائها عن العديد من الدول الحضارية والمتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً التي لم تتعرض لأزمات طوال لأي نوع من أنواع الحروب أو الكوارث يعاني أهلها بنسبة كبيرة من الفقر وتعيش مجتمعاتها أزمات حقيقية لم يعرف حتى اليوم مسبباتها ،مما دفع بهم أفراداً ومنظمات الى إعادة عمليات الاستقراء وتكرار المحاولات بغية الوصول الى تأصيل قانون اجتماعي تبنى عليه الدراسات والمخارج بما يؤدي الى إيقاف زحف الفقر وتحديد مساحاته مستخدمين في ذلك اجراءات وقائية تقلل من حجم نشوء الفقر واجراءات علاجية تقوم على الحد من انتشاره واجراءات تنموية تطبيقية تسهم في ترويض شبح الفقر عبر خطط وبرامج التنمية البشرية والشاملة ونقل وضعية الفقير من فرد عبء على وطنه وشعبه الى شخص منتج وفاعل في المجتمع.

مما يستدعي استجلاب كافة طاقات القوى الوطنية والاجنبية بما لديها من امكانات ووسائل قادرة على استئصال الفقر من جذوره والقضاء عليه بالكلية عبر مراحل طموحه وفق متطلبات الحياة الطبيعية ، وللوقوف على أهم الحلول والمخارج سنطرق أولاً باب الفقير انطلاقاً من احساسه الداخلي بالمسئولية تجاه نفسه ومدى رغبته في انتشال وضعه المأساوي ومحاولته بجدية في فك طوق العوز والحاجة الملفوف حول عنقه والتي يحددها بدرجة أساسية مدى وعيه وثقافته وبما يمتلك من مهارات فنية ومهنية وحرفية تسهم في خدمة المجتمع وتفرض عنده حالة من التجاوب التفاعلي الذي ينمي في ذهنه حدة درجة الاستعدادات للخلاص مما كان هو عليه والتحول الى ما سيكون عليه وإفساح المجال للتفكير بحزم بمصير مستقبل حياته وتمنحه الحرية في انتقاء طرق الخلاص الاكثر جدوى وفائدة بدلاً من انتظار تدفق المساعدات المالية الشهرية رغم شحتها وعدم كفايتها ، علماً بأن المقطع الاخير للحلول المراد اتباعها من قبل الفقير ترتبط مباشرة ببعض أدوار الجانب الحكومي والتي تعنى بإدراج خطط وبرامج التنمية للبشرية للفئات المستهدفة ضمن العملية التنموية الشاملة والتي ترتكز على تطوير مداركه العقلية وتطويع كافة الانشطة في سبيل تزويده بمهارات جديدة بمخرجات يستوعبها سوق العمل بمواصفاته المحلية والدولية وإنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة مدرة عليه بالمال وتنمي قدراته العقلية والابداعية حيث إن هذه المهمة للجانب الحكومي تأتي في إطار وحدانية المسئولية له في حل جميع القضايا والمشكلات العالقة بجسد الامة على أن ذلك لا ينفي مسئولية المجتمع المدني أيضاً في الاسهام والمساعدة بتقديم حلول عملية لأزمة الفقر وعلى الرغم من إشادتنا العظيمة لدور الجانب الحكومي ومساعيه الانسانية والاجتماعية لكن التجارب السابقة أثبتت عجزه عن تحمل المسئولية منفرداً لا لضعفه وقلة حيلته بل لتعاظم وتفاقم حجم القضايا التي باتت تتطلب ضرورة تضافر الجهود وتكاتفها وتدفق الاموال الوطنية والخيرية والاجنبية من أجل استكمال منظومة العمل الخيري بمختلف أشكاله وصوره وتوليد الحس الانساني المعدوم في ذات كل قطاع أفراداً وجماعات كما تتمثل مهمة الجانب الحكومي في جمع شتات جهود مؤسسات المجتمع المدني بجمعياته وهيئاته ومنظماته الخيرية والتنسيق في عملية توزيع المخصصات المالية لمختلف أفراد الفئات المستهدفة منعاً من تكرار تدفق أموال المساعدات من أكثر من جهة لحالة واحدة ووضع حد لازدواجية العمل وظاهرة تشابه أنواع الانشطة وبناء جسر قوي من العلاقات مع الجميع وتفعيل عمليات الرقابة والاشراف حتى وإن كان النشاط ينطلق من قالب يكتسب الطابع الانساني والبحث المعتمد في نجاحه على الجوانب الطوعية لأن ترسيخ أنظمة وأسس ومبادئ معلومة الحدود والمعالم يؤدي الى حد كبير قطف الثمرات اليانعة بصحبة اختزال العمر الزمني للنشاط وزرع الثقة المتبادلة بين جميع الاطراف المترتب عنها الحصول على المزيد من المساعدات المالية الهادفة الى توسعة رقعة العمل الخيري وتخريج مجموعات كبيرة من المستحقين مع نهاية كل عام واستبدالهم في بداية العام الجديد بمستحقين آخرين أملاً في إيجاد نهايات سعيدة خلال فترة زمنية موقوتة وقد تم أيضاً سد الثغرات ومعرفة مواطن الضعف عند كافة أطراف العمل والارتقاء بمستوى وفاعلية الاداء وإنجاز أكبر قدر من المكتسبات المرسومة على محيا الواقع اليمني وقد أزيلت عنه الكثير من صور المآسي ومحو مخلفات الفقر في سبيل القضاء عليه بالكامل .

وفي نهاية المطاف تبرز أهمية دور ومهمة الشركات التجارية العظمى المحلية والاجنبية التي يلقى عليها اللوم الكبير في تخليها عن العمل الانساني والمشاركة في صنع حياة أفضل تخلو من مظاهر البؤس والشقاء والقيام بواجبها وعدم الاكتفاء بمهمة حصد الارباح الطائلة وامتصاص دم وعرق الشعوب الكادحة واستنزاف أموالها وقبل الولوج في شرح تفصيلات حيثيات الوظيفة الخاصة بأصحاب رؤوس الاموال الضخمة المحلية والاجنبية والغوص في معطيات أدوات عملها وطرقها ووسائلها دعوني أخوض تجارب دول من سبقنا في هذا المضمار وحققوا النجاحات الكبرى بعد إخفاقات متواصلة لم يأبه لها القائمون على سوق العمل ببلادهم ولم يكترثوا لعوامل الفشل بعد أن اتفق الجميع منطلقين من روح واحدة على الوصول الى المحطات النهائية لغاياتهم الانسانية حيث أن الملفت للنظر في هذا المقام إقبال أصحاب الشركات الكبرى على تكرار التجربة ومحاولة إنجاحها مقابل ما نصت عليه بعض بنود الوثيقة الموقع عليها من حرمان تلك الشركات من الارباح التجارية وإقناعها بقبول ورضا الاكتفاء بالقليل من الفوائد وتحكي التجربة عن اتفاق رجالات من حكومات بعض دول أمريكا اللاتينية وجنوب غرب آسيا وإفريقيا مع مجموعة شركات تجارية كبرى برعاية وفد من منظمة الامم المتحدة واحتضان هذه التجارب بصدر رحب من أجل تخفيف العبء عن حكومات تلك الدول ومحو مظاهر الجوع والفقر والعوز اللا إنسانية من ذاكرة تاريخ أوطانهم لتبقى نقية من حياة الصراعات ووفاء لذكرى الانسانية الداعية الى تحقيق المساواة.

وبلادنا بما تمتلكه من مقومات إنسانية حضارية أجدر لها أن تنحو هذا المنحى طالما وأن لديها العقليات الكفؤة والخبرات النفعية القيمة ومضاهاة الدول التي سبقتنا أو على الاقل اللحاق بها شريطة أن يستجيب القطاع الخاص ويثري الدراسات المعدة من المشرع اليمني والخطط والبرامج المستقبلية ويقبل على تجسيد المحتوى الوطني فطريق الألف ميل يبدأ بخطوة وإن غداً لناظره قريب.

وتكمن مهمة القطاع الخاص في إنشاء أسواق عمل محلية خاصة بالفقراء ومنحهم رؤوس أموال على هيئة قروض غير ربحية طويلة الامد بهدف تشغيلها كما عليها توزيع أدوات العمل المطلوبة في السوق بأسعار رمزية وإعادة نمط عمل ونشاط الجمعيات الوطنية التي تختص ببيع وشراء جميع متطلبات الحياة الضرورية والكمالية في سبيل تنشيط بيئة الفقراء التي لابد وأنها ستنتج في تجاوز أزماتها وفي خلق أرضية صلبة يقفون عليها إن التزمت الجهات المشاركة بما عليها من مهام والوقوف بقوة خلفهم ودفعهم للأمام كلما وجدوا تراجعاً

فضاء

المجتمع المثالي

الصورة النهائية لعالم نموذجي يعيشه البشر على وجه الارض لم تتشكل حتى الآن ، ولكن لا ننفي أنه قد تراكم قدر كبير من الانجازات في حياة البشر ، هنا وهناك ، رغم التفاوت في نسبة هذه الانجازات ، وفي المستوى الحضاري والثقافي الذي بلغوه ، وقد تحقق ذلك ليس عن طريق صراع الحضارات ، كما يدعي البعض ، بل بتكامل الحضارات والثقافات الانسانية الواحدة .

والصورة الوردية التي عاشها البشر فيما مضى كانت في عهود المشاعية البدائية ، وعندما ظهر من يقول هذا حقي وحدي، بدأت النزاعات والاقتتال والحروب والثأر ، وهكذا برزت ثلاثية الشر في العالم المتمثلة بالعائلة المتضخمة والملكية الخاصة المتضخمة أيضاً ومعها أدواتها القمعية من سجون ومعتقلات وقتل وتجويع واستعباد واستغلال لقوة عمل الآخرين وحشدهم في حروب لا نهاية لها ، وموت بالمجان لبقاء حفنات من البشر تستأثر بالثروة والسلطة ، وتحرم الشعوب من كل شيء حصل هذا في مراحل الاقطاع واستمر حدوثه مع الرأسمالية والذي لا زال قائماً حتى الآن .

محمد عبدالجليل

ولهذه الحالة غير السوية وغير العادلة في وضع عالمنا اليوم ، ليست نهاية التاريخ ويقدم لنا الفكر الانساني جملة من الاستخلاصات والاستنتاجات والتوصيات لبناء عالم جديد يشاع فيه الخير للجميع ، عالم تسود فيه المحبة والسلام ، عبر التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بين شعوب الارض بعيداً عن نزعات التعالي والغطرسة ونزعات الهيمنة والطغيان والاستغلال والاستبداد والاستعباد، ولن يتحقق ذلك إلاّ إذا صارت مهمة كل الشعوب في العالم قاطبة لأن هذا الامر لايمكن معالجته بصورة جزئية في نطاق جغرافي محدود ، على المستوى الوطني أو القومي ، بل على مستوى كوني كامل .

وفي سياق هذا المنظور ، لابد من الانطلاق من أن الارض وبما فيها وما عليها من ثروات هي ملك لكل البشر وهي حصيلة جهودهم جميعاً ، ولذا لا بد أن تعود بالخير والفائدة على الجميع ، وأن لا تبقى هذه الثروات حكراً على بعض العائلات أو المؤسسات والشركات ، وأن تتخلص الشعوب من دونيتها وبأنها مجرد جيوش جرارة من عبيد العمل المأجور ، أو مجرد مستخدمين أو مستعملين عند تلك الطبقات المسيطرة على الملكية أو الشركات والمؤسسات الخاصة وإنهم باتوا أحراراً وأسياد أنفسهم ، وقوة عملهم ليست سلعة رخيصة للبيع كيفما جاء وإنه قد آن الاوان الآن لنفض غبار الاستكانة والخوف والذل من على أكتافهم ، ومن عقولهم وقلوبهم .

وقد برزت الى السطح اليوم ، آليات ومعطيات جديدة لنضال الشعوب من أجل انعتاقها واستقلالها ، ورفض التبعية لمستغليها أياً كانوا وبالذات مع تطور وسائل الاتصالات والمواصلات واتساع رقعة التعليم والعلم والمعرفة بين الشعوب ، وظهور الاحزاب المؤطرة لقواهم وطاقاتهم في الوصول الى المجتمع المدني الخالي من وسائل القمع والقهر وفي ممارسة الحريات العامة والخاصة ونيل الحقوق السياسية والمدنية ، وكذا الحقوق الاقتصادية والثقافية بصورة تجعل نهاية التاريخ أجمل وأروع وأكثر استقراراً مما هو عليه اليوم .

وهنا فقط يمكن لعالمنا أن يودع الحروب والصراعات والنزاعات على اختلافها ونكف عن قتل بعضنا البعض ونحمي حضارتنا الانسانية من الدمار والخراب ونعيش الرفاهية والسعادة بسلاسة وبصورة طبيعية .

وزيرة حقوق الإنسان تدعو لتعزيز حماية الصحفيين

متابعات :

دعت الدكتورة خديجة الهيصمي – وزيرة حقوق الإنسان– إلى ضرورة الاهتمام بالحقوق العامة وحرية التعبير وعلى وجه الخصوص الحريات الصحافية عند التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان، مؤكدة أن من حق الصحافيين أن ينالوا الحماية القانونية التي لن تتحقق إلا بوجود بيئة تشريعية إعلامية تنسجم والمبادئ الإنسانية السامية لحقوق الإنسان.

ونوهت الأهمية البالغة التي أصبح يحتلها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي كونه يسعى دوما صوب التعاطي المتجدد مع قضايا حقوق الإنسان

جاء ذلك في الكلمة التي ألقتها الأربعاء الماضي في حفل افتتاح الورشة الخاصة باولويات المجتمع المدني في دعم الإعلام والتي نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC بالتعاون مع مركز حماية وحرية الصحفيين بالأردن ومجلس التعاون والأبحاث الدولي ايركس.

من جهته أكد نصر طه مصطفى –نقيب الصحفيين اليمنيين– في كلمة ألقاها على أن تجربة اليمن في مجال حرية الصحافة وحرية التعبير تجربة ناشئة لا تزال بحاجة للكثير من الرعاية والترشيد وتحتاج للدعم والمساندة على كل الأصعدة و في كل الاتجاهات.

وأضاف إن أوضاع الحريات الصحفية في اليمن مقبولة لا هي بالسيئة ولا بالنموذجية ولا احد خشيه من لجوء أي متضرر للقضاء باعتبار ذلك حقا مكفولا ومن هنا تأتي أهمية برنامج تقديم العون القانوني للصحفيين الذي يفترض ألا يقتصر على الدفاع عن قضاياهم بل ويسهم في رفدهم بالوعي القانوني لتدارك أي مخالفات للقانون في أدائهم بصورة مسبقة تجنبهم المثول أمام القضاء ، مشيراً الى أن مشكلة الاعتداءات الجسدية على الصحفيين التي بدأت تبرز مؤخراً من جهات مجهولة تتمكن أجهزة الأمن من كشفها أحيانا ولا تتمكن من ذلك أحيانا أخرى وهو ما يجعلنا نحس بالقلق من إمكانية تزايد استخدام هذا الأسلوب وآثاره المتعلقة على الصحافة.

السيدة كريستن من مجلس التبادل والأبحاث الدولي ايركس ألقت كلمة شكرت فيها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان على تنظيمه لهذه الورشة واستعرضت برامج ايركس بشكل عام وشددت على أهمية البرنامج الذي سينظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون مع ايركس وذلك من اجل دعم إصلاح الإطار القانوني للإعلام.

أما عز الدين سعيد الاصبحي مدير عام مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC فأكد في كلمته على الأهمية البالغة لحماية الصحفيين ولتعزيز حرية الرأي والتعبير باعتبار ذلك إحدى أهم مبادئ حقوق الإنسان والركيزة الأساسية للديمقراطية والتعددية.

وأشار إلى أن برنامج دعم وإصلاح الإطار القانوني للإعلام سيعمل بشكل أساسي على إصلاح الإطار القانوني والبنية التشريعية للإعلام إضافة إلى تشكيل فريق قانوني للدفاع عن الصحفيين بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني وسيشتمل البرنامج على عدد من الدورات التدريبية للصحفيين والمحامين وعدد من ورش العمل والندوات.

بعد ذلك بدأت أعمال الورشة حيث قدم نجاد البرعي المحامي والمستشار القانوني للمشروع عرضا موجزا عن المشروع بشكل عام واستعرض الدكتور عبد الباقي شمسان التقرير الخاص عن الأوضاع الإعلامية في اليمن فيما قدم الدكتور/ العبيد احمد العبيد كبير خبراء برنامج حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ورقة عن العناصر الأساسية لتصنيف الالتزامات الدولية المتعلقة بحرية الصحافة بعد ذلك جرى نقاش واسع وجاد من قبل المشاركين والذين اثروا حلقة النقاش بالآراء والأفكار من اجل دعم الإعلام وإصلاح البنية التشريعية للإعلام اليمني ودعم حرية التعبير.

حضر الفعالية قرابة ٦٠ مشاركا ومشاركة من مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب وأكاديميين وقانونيين وصحفيين.

الجدير بالذكر أن هذه الورشة هي احدى فعاليات برنامج دعم وإصلاح

النساء قادمات

قبل كل شيء اود الاعتراف بان عنوان موضوعي هذا انما هو ماخوذ من مقال للكاتب المصري الساخر احمد رجب كتبه قبل عدة سنوات تحدث فيه عن ان النساء في طريقهن إلى حكم العالم وانهن يسعين للاستيلاء على قيادة العالم وان كل ذلك يحدث بناء على مخطط نسائي محكم.

ومن ذلك الوقت حتى الان تغيرت الامور كثيراً واصبح ينظر للمراة باعتبارها المعيار او المقياس الحقيقي لتطور المجتمع فالمجتمعات التي تحصل فيها النساء على حقوقهن هي مجتمعات متطورة اما المجتمعات التي يتم فيها تهميش المرأة وتحرم من حقوقها انما هي مجتمعات مختلفة وربما من هذا المنطلق نجد ان كثيراً من الدول وكذا النساء الناشطات يسعين جاهدات لتمكين المرأة سياسياً واشراكها في صنع القرار خاصة بعد ان عقدت عدد من المؤتمرات النسائية الدولية تمخضت عنها توصيات بضرورة النهوض باوضاع المرأة مطالبة الامين العام للامم المتحدة برفع نسبة النساء في ادارات الامم المتحدة وبالتالي فانه لابد ان يكون للنساء العربيات دور في كل هذا الذي يحدث خاصة ان المنطقة العربية تمر بمتغيرات عدة يكون للمراة فيها العبء الاكبر في تحمل تبعاتها ومن هنا برزت عدد من المفاهيم والمصطلحات السياسية في الساحة العربية وفي العمل السياسي الهادف تمكين المرأة سياسياً ومن ابرزها مفهوم (الكوتا) والذي يعني باللغة العربية الحصة وهي نوع من التمييز الايجابي الذي يهدف إلى إعطاء النساء دعماً مؤسسياً وقانونياً لتعويضهن عن التغييب الذي يعانين منه في المراكز القيادية وبالتالي فانها تفتح الباب امام الفئات الاقل حظاً من النساء والاقليات .

وقد عملت دول كثيرة في العالم على تطبيق هذا المبدا لضمان مشاركة النساء في البرلمانات وجاءت الدول الاسكندنافية في المقدمة بهذا الصدد، اما في الدول العربية فان هذا النظام (الكوتا) لم يطبق سوى في بلدين هما المغرب والاردن ... فهل بإمكان اليمن ان تكون البلد الثالث؟!

النظرة للمرأة اليمنية!!

١) ينظر إلى المرأة على انها صوت يتم الاستفادة منه في العملية الانتخابية لصالح الرجل اما دخولها العملية الانتخابية كمرشحة فإن ذلك يقلل من تاييد المرأة حتى من قبل الاحزاب التي تنتمي اليها والتي يعول عليها كثيراً في هذا الشان.

٢) عدم امتلاك النساء المرشحات الخبرة الكافية في الشان السياسي والقانوني اليمني يمكنهن من التعبير عن برامجهن الانتخابية بمصداقية.

٣) مازالت نظرة الرجل للمراة فيها شيء من الدونية والاستهجان للدور الذي قد تقوم به في حالة ترشحها وفوزها في الانتخابات الامر الذي يستلزم تغيير المفاهيم السائدة في المجتمع اليمني.

٤) عدم ثقة المرأة الناخبة بالمرأة المرشحة.

الخلاصة

وخلاصة الامر من هذا كله هو هل سياتي يوم يعطي فيه الرجل صوته للمراة دون ان تثار في نفسه تلك المفاهيم البالية المترسخة جذورها في المجتمع اليمني(؟!) لاننا في الوقت الذي نتمنى فيه ان يكون للنساء اليمنيات حضور قوي في المجالس المحلية خاصة واننا على وشك خوض انتخابات المجالس المحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م نامل ان تسهم النساء بشكل فاعل ومؤثر في العملية السياسية لاننا لا نريد ان يكون ترشح اولئك النسوة في الانتخابات ناجماً عن فورة حماس او نتيجة دعم احزابهن لهن او تطبيقاً لنظام (الكوتا) بقدر مايهمنا ان تكون النساء الفائزات في انتخابات المجالس المحلية جديرات باعباء المسئولية لا ان يكون وجودهن شكلياً لتكتمل الصورة عن الديمقراطية .

أثمار هاشم

ماذا جرى لمعهد الأمل للمكفوفين؟

د. زينب حزام

وحده كان يجلس بجانب عمود النور، يخفي وجهه براحة يده، ويداري هزيمته التي لم يعد قادراً على تحملها، والجاني عليه هو المجتمع الذي لم يرحم اعاقته وضعفه حين فقد بصره، واصبح يتجول في الشوارع يتسول المارة، توقفت امامه لانظر إلى وجهه الشاب وعينيه اللتين كساهما بياض العمى فهو لايرى إلا قسوة الحياة ، وحين شعر بقدومي نحوه اسرع يمطرني بالدعاء،حتى إنني شعرت بالخجل، ومددت له بعض النقود ، لعلني انتشله من حالة القلق التي تعصف به، لم اجد الكلمات المناسبة لاخفف عنه هموم العيش وغلاء المعيشة ، وهو شاب يمتلك جميع شروط العمل الخفيف والمناسب لعمره الفتي، بدلاً من التسول في الشوارع ، وعند عودتي اتصلت بصديقتي التي تعمل في معهد الامل للمكفوفين ، وكان جوابها مثل الصاعقة عصف بي ، حين اخبرتني بان العمل في المعهد شبه مشلول او يمكننا القول متوقف وقد كان المعهد يقدم الدعم والعمل للمكفوفين وذلك عبر صناعة السلك ، والادوات المنزلية المصنوعة من المعلا دكة ، ويمكن الاستفادة منه وتطويره حتى يسع عددا كبيراً من المكفوفين حيث كان مثل خلية نحل يملؤه النشاط الدراسي والعمل والابداع وهو اليوم شبه مغلق، وما يهز المشاعر حالة المكفوفين وهم يتسولون في الشوارع بينما حالة توفر لهم لقمة العيش الشريفة ، اضافة إلى تحصلهم على دورات تعليمية في المعهد وعند اتمام دراستهم يتحصلون على الوظائف المناسبة مثل عامل التلفون في الدوائر الحكومية، او الاعمال المناسبة لقدراتهم ، اتذكر تماماً انني قد زرت معهد الامل للمكفوفين قبل حوالي خمس سنوات وهو معهد ضخم يقع في المعلا دكة ، ويمكن الاستفادة منه وتطويره حتى يسع عددا كبيراً من المكفوفين حيث كان مثل خلية نحل يملؤه النشاط الدراسي والعمل والابداع وهو اليوم شبه مغلق، وما يهز المشاعر حالة المكفوفين وهم يتسولون في الشوارع بينما حالة المعهد الذي تخرج منه العديد من الكوادر الابداعية من المكفوفين ، من هنا نرفع نداءنا إلى الاستاذ احمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن للنزول الميداني إلى هذا المعهد واعادة ترميمه وادخال الاجهزة الحديثة في تعليم المكفوفين حتى تعود الابتسامة والامل إلى قلوب ابنائنا المكفوفين وللاستفادة من